الأمم المتحدة

A/RES/57/241

Distr.: General
31 January 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البند ٨٤ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/57/529/Add.5*)]

٥٧/٢٤١ - النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[(٢)]، فضلا عن خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة تنفيذ جوهانسبرغ'') التي اعتمدت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[(٣)]،

وإذ تكرر تأكيد أن النجاح في بلوغ هدفي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف على توافر الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، وإذ تؤكد أن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبي حاجات الشعب والبنية الأساسية المحسَّنة هي الأسس التي يقوم عليها النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وإيجاد الوظائف، وأن شفافية كل من النظام المالي والنقدي والتجاري والالتزام بنظام مالي وتجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز، هما عنصران ضروريان بالمثل،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشدد على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر، وأن يتيح بطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية والتدفقات الدولية والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن السنوات الخمس الماضية شهدت نقلا صافيا للموارد المالية إلى خارج البلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لعكس هذا الاتجاه، وإذ تحيط علما في الوقت نفسه بالجهود التي بُذلت حتى الآن لتحقيق ذلك،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٤]،

١ - **تعرب عن قلقها** إزاء الصعوبات التي تكتنف الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتؤكد أهمية التصدي لتلك الحالة من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات وتشدد على أهمية مواصلة بذل الجهود لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مجال تعزيز التنمية؛

٢ - **تؤكد** أهمية وجود مؤسسات داخلية قوية لتعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي لتحقيق النمو والتنمية، عن طريق جملة أمور منها سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والسياسات التي ترمي إلى تدعيم القواعد التي تنظم قطاعات الشركات والمالية والمصارف؛

٣ - **تؤكد أيضا** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية عن طريق بذل جهود تعاونية قوية من جانب جميع البلدان والمؤسسات لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالفائدة على جميع الناس، وتدعو في هذا السياق البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص البلدان الصناعية الرئيسية التي لها وزن كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، لدى صياغتها لسياسات اقتصادها الكلي، تأثير تلك السياسات فيما يتعلق بتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية للنمو والتنمية؛

٤ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي، وتؤكد من جديد أن التدابير التي ترمي إلى تخفيف أثر التقلبات الشديدة للتدفقات القصيرة الأمد لرؤوس الأموال وزيادة الشفافية وتحسين المعلومات فيما يتعلق بالتدفقات المالية، هي تدابير هامة يتعيّن النظر فيها؛

٥ - **تلاحظ** أن هناك جهودا دولية هامة تُبذل حاليا لإصلاح البنيان المالي الدولي، وتشدد على ضرورة مواصلة تلك الجهود بمزيد من الشفافية والمشاركة الفعلية من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى أن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح هو تعزيز التمويل من أجل التنمية والقضاء على الفقر، وتبرز كذلك الالتزام المنصوص عليه في الفقرة ٥٣ من توافق آراء مونتيري[٢] بأن تكون القطاعات المالية الداخلية قطاعات سليمة، تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، بوصفها لبنة هامة من لبنات البنيان المالي الدولي الداعم للتنمية؛

٦ - **تحيط علما** بالبيان الصادر عن لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وبخاصة الفقرة ١٠ منه، بشأن الحاجة إلى تحديد سبل عملية ومبتكرة لمواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان

(٤) A/57/151.

التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ خطوات فعلية لتحقيق هذا الهدف؛

٧ - **تدعو** صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله بشأن الحصص، وترحب بمواصلة الصندوق النظر في استعراضه للحصص وإعادة تأكيد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أنه ينبغي أن تتوافر للصندوق الموارد الكافية لكي يضطلع بمسؤولياته المالية، وعلى أن الحصص ينبغي أن تعكس التطورات في الاقتصاد الدولي؛

٨ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك إنشاء آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتوطيد نظمها الديمقراطية، مع إعادة التأكيد على أن كل بلد هو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن السياسات الوطنية تضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية؛

٩ - **تؤكد** ضرورة أن يكون عمل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في سياق تقديم الدعم المالي والمشورة بشأن السياسات، مستندا إلى مسارات إصلاحية سليمة مملوكة وطنيا تأخذ في الاعتبار احتياجات الفقراء والجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وأن تولي الاهتمام الواجب للاحتياجات الخاصة وقدرات التنفيذ لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن تراعي فيما تقدمه من مشورة التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيّف، التي ينبغي تصميمها بحيث تقلل إلى أدنى حد ممكن الآثار السلبية على شرائح المجتمع الضعيفة، وتبرز في هذا الخصوص أهمية اعتماد سياسات واستراتيجيات للعمالة والقضاء على الفقر تراعي المنظور الجنساني؛

١٠ - **تدعو** المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية إلى تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى تدعيم النُظم المالية والتنظيمية الداخلية بغية تهيئة بيئة للاستثمار تتميز بالشفافية والاستقرار والقابلية للتنبؤ، وبالتالي اجتذاب وتعزيز تدفقات رأس المال الإنتاجي، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؛

١١ - **تدعو** المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى مواصلة القيام بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والإسهام في توفير المدد الكافي من التمويل للبلدان التي تواجه تحدي الفقر وتتّبع سياسات اقتصادية سليمة وقد يتعذر عليها الوصول بالقدر الكافي إلى أسواق رأس المال، والتخفيف من أثر التقلبات الشديدة للأسواق المالية، وتشدد على أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يوفر الدعم المالي المرن لجهود التنمية الوطنية والإقليمية، مما يعزز الملكية والكفاءة عموما، وأن هذه المصارف والمؤسسات تشكل مصدرا حيويا للمعارف والخبرات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية الأعضاء فيها؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز الإدارة والمحاسبة ومراجعة الحسابات على مستوى الشركات، خصوصا عندما يمكن أن تكون للسياسات غير الملائمة في هذا المجال آثار شاملة؛

١٣ - **تشدد** على أن من الضروري كفالة المشاركة الفعلية والمنصفة للبلدان النامية في وضع المعايير والمدونات المالية، وتبرز في هذا الخصوص أن من الضروري أيضا كفالة التنفيذ، على أساس طوعي وتدريجي، بوصف ذلك إسهاما في الحد من الهشاشة إزاء

الأزمات المالية وإمكانية انتشارها، وتؤكد الحاجة إلى أن يواصل صندوق النقد الدولي تعزيز مراقبته لجميع الاقتصادات، مع إيلاء اهتمام خاص لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأمد وآثارها؛

١٤ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أو خطر انتقال هذه الأزمات إليها، بصرف النظر عن حجمها، وتشدد في هذا الخصوص على الحاجة إلى أن تكون لدى المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، مجموعة ملائمة من التسهيلات والموارد المالية، لكي تستجيب على نحو سريع وبالطريقة الملائمة وفقا لسياساتها؛

١٥ - **تؤكد** أن من المهم، لدى النظر في أي آليات جديدة لتسوية الديون، إجراء مناقشات واسعة النطاق في المحافل الملائمة تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة المهتمة، وترحب بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية لمراعاة الجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتكبدها البلدان النامية، وتشجعها على مواصلة جهودها بهذا الخصوص، وتؤكد من جديد أن اعتماد هذه الآليات ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

١٦ - **تشجع** على استطلاع السبل المؤدية إلى إيجاد مصادر جديدة مبتكرة عامة وخاصة لتمويل التنمية، بشرط ألا تثقل تلك المصادر بلا داع كاهل البلدان النامية، وتحيط علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، على النحو المبين في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين، وفي إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢